



قرار مجلس الوزراء  
رقم ٤٠ لسنة ٢٠٢٥  
باعتماد البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي

مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣/٨/٢٠١١م وتعديلاته .  
وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ ١٧/١٢/٢٠١٥م .  
وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ ٩/١١/٢٠٢٠م  
وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها .  
وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٠م بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق .  
وعلى القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠م بشأن الإتصالات .  
وعلى القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٢م بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية .  
وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢م بشأن المعاملات الإلكترونية .  
وعلى ما قرره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/٣/٢٠٢١م في مدينة سرت بشأن منح الثقة  
لحكومة الوحدة الوطنية .  
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٥٨٠) لسنة ٢٠٢٢م بشأن إنشاء مركز الاتصال الحكومي .  
وعلى كتاب وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية رقم (٤٢١) المؤرخ ٢٢/١٠/٢٠٢٤م .  
وعلى كتاب مدير الإدارة العامة لشئون مجلس الوزراء رقم (٥٥٤) المؤرخ ١٦/٠١/٢٠٢٥م .  
وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثالث لسنة ٢٠٢٤م .

\_\_\_\_\_ر.

مادة (١)

يعتمد بموجب أحكام هذا القرار البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي بليبيا يتمتع  
بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ، وتكون تبعيته لمركز الاتصال الحكومي ، وتحت الإشراف  
المباشر لوزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية .

مادة (٢)

يتولى البرنامج المهام والإختصاصات التالية :

١. تعزيز الكفاءة الحكومية من خلال تسريع العمليات باستخدام الذكاء الاصطناعي وتقليل التكاليف .
٢. دعم الابتكار الرقمي وتطوير البنية التحتية الرقمية لتحقيق التكامل الرقمي .
٣. بناء القدرات الحكومية وتطوير الكفاءات في مجال الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي .
٤. تعزيز استخدام البيانات الضخمة وأدوات التحليل لتحسين عملية اتخاذ القرارات الحكومية .
٥. تطوير سياسات التحول الرقمي على مستوى الدولة .

AH





6. تعزيز الشراكات الدولية لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال الذكاء الاصطناعي.
7. دعم البحوث والتطوير في مجالات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة.
8. التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية المحلية والدولية لإجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.
9. التعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتحقيق التكامل الرقمي، من خلال إنشاء شراكات مع الشركات المحلية والدولية المختصة في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي بما لا يخالف التشريعات النافذة.

#### مادة (3)

يكلف السيد / مدير عام مركز الاتصال الحكومي بإدارة البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي بليبيا.

#### مادة (4)

يتولى مدير البرنامج المهام وال اختصاصات التالية :

1. تكليف مدراء وفرق المشاريع بالبرنامج من ذوي الخبرات والاختصاصات الفنية وفق الخطة التنفيذية له.
2. احالة التقارير والمواقف التنفيذية لوزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية.
3. الاستعانة بخبرات محلية ودولية لتحقيق أهداف البرنامج وفقا للنظم والتشريعات النافذة .
4. التنسيق المستمر مع الملحقيات الثقافية والتجارية بسفارات دولية بليبيا للوقوف على أفضل الممارسات وأواصر التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في الدول صاحبة الريادة بالتقنولوجيا الرقمية.

#### مادة (5)

تمويل مشاريع وأنشطة البرنامج من الموارد المخصصة لمركز الاتصال الحكومي وفقا للتشريعات النافذة.

#### مادة (6)

يكون لمدير البرنامج اقتراح المكافآت المالية الخاصة بمدراء وفرق المشاريع بالبرنامج ، ويصدر بها قرار من مدير عام مركز الاتصال الحكومي وفقا للضوابط المنصوص عليها بالتشريعات النافذة .

#### مادة (7)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

